Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 1, 2024

Deanship of Scientific Research

Women's Rights in National and Civic Education Textbooks for Upper Basic Stage in Jordan (Analytical Study)

Ola M. alhamaidah[1]*, Rasha Y. Hdeab[2]

[1] Department of Curriculum and Teaching, Faculty of Educational Sciences, The World Islamic Sciences & Education University, Amman, Jordan.

[2] The Ministry of Education, Amman, Jordan.

Received: 15/3/2022
Revised: 14/11/2022
Accepted: 30/03/2023
Published: 30/1/2024

* *Corresponding author:*
Dr.olahmaedh@yahoo.com

Citation: alhamaidah, O. M. ., & Hdeab, R. Y. . (2024). Women's Rights in National and Civic Education Textbooks for Upper Basic Stage in Jordan (Analytical Study). *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(1), 58–74. https://doi.org/10.35516/hum.v51i1.399

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: The study aimed to reveal the women's rights in national and civic education textbooks for upper basic stage, and to identify differences in the inclusion of these rights, according to the grades.

Methods: The study used the analytical method (content analysis), the study population and sample consisted of textbooks from the seventh to the tenth grades, for the school year (2018-2019), the researcher prepared a list of content analysis distributed in four domains, validity and reliability indicators have been verified.

Results: The results showed that the inclusion of women's rights as a whole ranking in textbooks: seventh grade, ninth grade, tenth grade, and then eighth grade, and that political rights are the most included in the textbook combined, then social rights, followed by economic rights, while family rights came finally. The results also showed a difference in the inclusion of women's rights as a whole, in favor of the seventh and ninth textbooks, and a difference in the inclusion of political rights in favor of the seventh-grade textbooks.

Conclusions: The study recommended attention to women's family rights in the four textbooks, and increased inclusion of political rights in the tenth and eighth textbooks, to achieve a balanced matrix of women's rights in the textbooks.

Keywords: Women's rights, national and civic education books, upper basic stage.

حقوق المرأة في كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا في الأردن (دراسة تحليلية)

غُلا محمود الحمايده[1]*، رشا يوسف هديب[2]

[1] قسم المناهج والتدريس، كلية العلوم التربوية، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمَّان، الأردن.

[2] وزارة التربية والتعليم، عمَّان، الأردن.

ملخّص

الأهداف: هدفت الدراسة إلى الكشف عن حقوق المرأة في كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا، وتحديد الفروق في تضمين تلك الحقوق تبعًا لاختلاف الصفوف الدراسية.

المنهجية: استخدمت الدراسة المنهج التحليلي (تحليل المحتوى). وتكوّن مجتمع الدراسة وعينتها من كتب صفوف السابع وحتى العاشر، للعام الدراسي (2018-2019م)، وجرى إعداد قائمة تحليل المحتوى موزعة في أربعة مجالات، وتمتعت بدلالات صدق وثبات مقبولين.

النتائج: أظهرت النتائج أن تضمين حقوق المرأة ككل في الكتب، جاء بالترتيب: الصف السابع، الصف التاسع، الصف العاشر، ثم الصف الثامن. كما بيَّنت النتائج أن الحقوق السياسية هي الأكثر تضمينًا في الكتب مجتمعة، ثم الحقوق الاجتماعية، تلتها الحقوق الاقتصادية، وجاءت الحقوق الأسرية أخيرًا. كذلك بينت النتائج وجود اختلاف في تضمين حقوق المرأة ككل، ولصالح كتابي السابع والتاسع، ووجود اختلاف في تضمين الحقوق السياسية لصالح كتاب الصف السابع.

الخلاصة: تضمين حقوق المرأة الأسرية في الكتب الأربعة، وزيادة الاهتمام بالحقوق السياسية في كتابي العاشر والثامن، لتحقيق مصفوفة متوازنة لحقوق المرأة في الكتب.

الكلمات الدالة: حقوق المرأة، كتب التربية الوطنية والمدنية، مرحلة التعليم الأساسي العليا.

المقدمة

تُعد المناهج والكتب الدراسية من الوسائل التي يوظفها المجتمع للتأثير في المواطنين، وتوضيح حقوقهم وواجباتهم، ولذلك، فقد جاء اهتمام التربويين بتحليل المناهج والكتب الدراسية، بهدف فهم نظرة وأيديولوجية الدولة تجاه مختلف القضايا الاجتماعية، ومنها حقوق الإنسان بعامة، وحقوق المرأة بخاصة، وذلك في ظل الدعوات المتزايدة على الصعيد العاملي بتمكين المرأة، وإحقاق مبدأ المساواة بمختلف مجالات الحياة.

يهتم العالم منذ عقود بتحسين أوضاع المرأة في جميع مجالات الحياة، بهدف إدماجها في التنمية المستدامة على نحو متساوٍ مع الرجل (AbdulSalam, 2006)، حيث بات تطور ورقي أي مجتمع يقاس بدرجة تطور المرأة ومساهمتها الفعالة في البناء الحضاري للمجتمع؛ فالمجتمع الذي يصل إلى احترام المرأة والاعتراف لها بكامل حقوقها الإنسانية، ويؤمن بدورها المؤثر في بناء وتطور المجتمع؛ يكون مجتمعًا قد بلغ مرحلة من الوعي الإنساني، وفهم أسس التربية الإنسانية الصالحة التي تتحمل المرأة النصيب الأكبر منها، ويكون قد تخلص من التقاليد والأعراف التي تقلل من مكانة المرأة الحقيقية (Al-Akam, 2003)؛ فليس هناك مجتمع متقدم بدون امرأة متعلمة، تدرك دورها الاجتماعي، وتعلم بحقوقها وتتمكن من ممارسة هذه الحقوق (AbdulHamid, 2008).

زاد الاهتمام بأهمية التركيز على أدوار المرأة في الكتب الدراسية، وذلك للدور الهام الذي تؤديه الكتب في العملية التعليمية في تحسين البُنى الفكرية للمتعلمين، وتزويدهم بالمعارف والمعلومات عن دور المرأة وفي إكسابهم القيم والاتجاهات المجتمعية السائدة في المجتمع والعمل على تثبيتها في شخصياتهم (Hammoud, 2011; AbdulGhani, 2006).

وتؤدي الكتب المدرسية دورًا مهمًا النظام التعليمي، بما تنقله تلك الكتب من نماذج السلوك والقيم الاجتماعية والحقوق بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وبالتالي فإنها وسيلة هامة تقدم تمثيلات للحياة في المجتمع يمكنها التأثير على مواقف الطلبة وتوجهاتهم، ومن الأهمية دراسة نماذج السلوك والقيم الاجتماعية والحقوق التي يجري نقلها للطلبة من خلال الكتب المدرسية (Brugeilles & Cromer, 2009).

من هنا فإن الكتب المدرسية تأتي على قائمة الخطط التعليمية لكثير من الدول، فلا بد لها من تقديم الصورة المتكاملة عن كل ما يجب أنْ يحصل عليه الطالب، فالتعليم والمعلم يرسخان عند الطفل صورته التي سيكون عليها عندما يكبر، لذا لابد للكتب المدرسية أنْ تقدم صورة متوازنة عن المرأة من حيث أدوارها وحقوقها، مما يعزز المعرفة لدى الإناث بالحقوق والقضايا التي تهم المرأة ويفتح أمامهن الباب للوعي بحقوقهن ومكانتهن المركزية في المجتمع، وضرورة أن تكون المرأة عضوًا فاعلًا في تحقيق أهداف المجتمع، مثلها مثل الرجل (Faiad & Hazaimeh, 2018; AbdulGhani, 2006).

لقد أصبح التوجه إلى الكتاب المدرسي والبحث في صور المرأة لديه أمرًا حتميًا، إذ يُعد الكتاب المدرسي أحد المكونات الأساسية للنظام التعليمي، وأكثرها فعالية في تحقيق أهدافه، نظرًا إلى ما يحتويه من الخبرات والنشاطات التربوية المخطط لها بعناية (Daba, 2006)، وبالتالي فلا بد من مراجعة معايير اختيار المحتوى المناسب والفعال للكتب المدرسية، والتأكد من أن محتوى الكتب المدرسية متسقًا مع جنس المتعلمين المستهدفين وذو صلة بهم، بحيث يشعر كل المتعلمين ذكورًا وإناثًا بأنهم متساوون في القيمة بالنسبة للمجتمع، وهو ما يستوجب التركيز على قضايا المرأة وحقوقها، لأن الكتب المدرسية يجب ألا تفرض على الطلبة فكرة أن الذكور لديهم أهمية أكبر من الإناث (Gharbavi & Mousavi, 2012).

لقد أصاب المجتمعات العربية، مجموعة من التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، واقتضى ذلك ضرورة تطوير نُظم التعليم بالدول العربية، بما يتناسب مع هذه التحولات، ولا بد أن تظهر سمات هذا التطوير واضحةً في السياسات التعليمية، وبالذات في برامج التعليم المعاصرة، وتحديدًا المناهج والكتب الدراسية (Al-Naji & Al-Refai, 2011)، وفي الأردن كان للتطور الذي شهدته المرأة الأردنية في كافة المجالات ووصولها إلى مراكز صنع القرار، دورًا محفزًا للدارسين والباحثين لإجراء دراسات بغية تعرُّف واقع المرأة الأردنية وتقدير الحاجات المتعلقة بالنوع الاجتماعي استنادًا إلى الأدلة والحقائق، وليس على الأحكام الشخصية (Al-Kharouf, 2009)، ويشير التميمي وخوالدة (Al-Tamimi & Khawaldeh, 2011) إلى أن الدراسات التي أشارت للتغيير الحاصل في دور ومشاركة المرأة الأردنية في مجالات الحياة العامة، لم يواكبه انعكاس لصورتها في المناهج والكتب المدرسية على نحو مواز، فما زالت الأدوار الجندرية تركز على النظرة الأبوية التقليدية التي كانت سائدة في مجتمعنا الأردني منذ مدة طويلة، وفي ذات السياق توكد منظمة اليونيسكو (UNESCO, 2010) أنه وبالرغم من الدور الرئيس للكتب المدرسية في تشكيل القيم والمواقف والمهارات الاجتماعية الضرورية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وبرغم ما يُبذل من الجهود لتصحيح التباينات في تصوير الرجال والنساء وقضاياهم وحقوقهم في الكتب المدرسية، فإن هناك اختلالات شائعة في صورة المرأة بالكتب والمواد المستخدمة في النظم التعليمية في جميع أنحاء العالم. وبالتالي تؤكد حمود (Hammoud, 2011) على أهمية تحليل الكتب الدراسية التي تقدم وصفًا علميًا وموضعيًا عن صورة المرأة المقدمة في المضامين التي تنطوي على القيم والحقوق لأفراد المجتمع، ومنها حقوق المرأة، ومن وجهة نظر التميمي وخوالدة (Al-Tamimi & Khawaldeh, 2011) فإن أفضل أسلوب لتعرُّف واقع حقوق المرأة الأردنية هو النظر فيما تتضمنه الكتب المدرسية، لما للكتب من دور في تزويد الطلبة بالقيم والمفاهيم الصحيحة لإحداث التغيير، ومعالجة قضايا المجتمع، ومواكبة مراحل تطوره ونمائه.

مشكلة الدراسة

لقد حققت المرأة العربية عموما إنجازات كثيرة في سعيها نحو ضمان حقوقها وممارسة واجباتها، والجهود مستمرة في تمكينها عبر عملية توسيع مكاسبها من خلال المطالبة بسنّ قوانين تضمن حقوق المرأة في الجوانب المدنية والاجتماعية، وعليه فإن الكتب الدراسية مطالبة بمواكبة الواقع، كي تُسهم

المؤسسات التعليمية في تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته، من خلال التركيز على دور المرأة وحقوقها في الكتب المدرسية (Al-Kandari & Malak, 2012).

من هنا، فإن الكتاب المدرسي بوصفه عنصرًا مؤثرًا في المنظومة التعليمية، والمرأة بوصفها من الركائز الأساسية في بناء المجتمع وتطوره، فإن الحاجة تبرز إلى اهتمام الكتب المدرسية بقضايا المرأة، وعلى رأسها حقوق المرأة، من أجل تعزيز مكانتها في المجتمع، وتعتبر كتب التربية الوطنية والمدنية من الكتب الواجب تركيز اهتمامها على قضايا المرأة وحقوقها، وذلك من خلال تناولها لمفاهيم المواطنة وتوضيح الحريات والحقوق والواجبات لجميع أفراد المجتمع ذكورًا وإناثًا، إلا أنه يُلاحظ قلة الدراسات التي تناولت حقوق المرأة في كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي، خصوصًا وأن كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا في الأردن منذ تطويرها في العام الدراسي 2017/2016م، لم تُجرى أية دراسة لتحليل محتواها حول قضايا المرأة فيها، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة، لذلك جاءت هذه الدراسة للكشف حقوق المرأة في كتب التربية الوطنية والمدنية المقررة في المرحلة الأساسية العليا بالأردن، وقد جرى اختيار مرحلة التعليم الأساسي العليا لإجراء الدراسية عليها، باعتبارها مرحلة دراسية يكون فيها الطالب قادرًا على تبنّي القيم والاتجاهات، وبالتالي فهي مرحلة مهمة لإكساب الطالب نماذج السلوك والقيم والحقوق، من خلال تضمينها في الكتب المدرسية.

ويمكن تحديد مشكلة الدراسة في معرفة مدى تركيز كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا على حقوق المرأة، وذلك بالإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما الحقوق (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأسرية) للمرأة الأردنية، كما وردت في كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في تضمين حقوق المرأة الأردنية في كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا، تعزى إلى اختلاف الصف الدراسي؟

أهداف الدراسة:

- تتمثل أهداف الدراسة بالكشف عن درجة تضمين كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا في الأردن، لحقوق المرأة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأسرية).
- الكشف عن درجة تركيز تلك الكتب على القضايا المتعلقة بالمرأة وحقوقها، من أجل تعزيز مكانة ودور المرأة في المجتمع.
- تحديد الفروق في تضمين حقوق المرأة الأردنية في كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا، تبعًا لاختلاف الصف الدراسي.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من النقاط التالية:

- تأتي أهمية الدراسة من أهمية موضوعها، إذ إنها تلقي الضوء على قضية حقوق المرأة بمختلف أبعادها في الكتب المدرسية، وهي قضية تشغل اهتمام قطاعات كبيرة في المجتمع الأردني.
- أهمية كتب التربية الوطنية والمدنية، بوصفها الأداة الرئيسية في تعريف الطالب بالحقوق والواجبات لأفراد المجتمع، وبالتالي تأتي أهمية الدراسة في إبراز الدور الذي تضطلع بها تلك كتب في مجال حقوق المرأة الأردنية، وتعريف الطلبة بحقوق المرأة وزيادة وعيهم بها.
- تقدم الدراسة تحليلًا لحقوق المرأة في كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا، مما قد يساهم في تحديد جوانب القوة والضعف في محتواها.
- قد تساهم الدراسة الحالية في توجيه اهتمام الباحثين نحو حقوق المرأة في كتب التربية الوطنية والمدنية بالأردن، وفتح المجال لإجراء دراسات أخرى تتناول باقي المراحل الدراسية الأخرى.

مصطلحات الدراسة:

حقوق المرأة: تُعرّف حقوق المرأة بأنها مجموعة الحقوق والامتيازات للمرأة في الشريعة والدستور الأردني ضمن المجالات "السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأسرية"، حيث تعد هذه الحقوق من ضمن القوانين الدولية والوطنية لحقوق الإنسان.

وتُعرّف حقوق المرأة في هذه الدراسة، بأنها: مجموعة الحقوق: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأسرية، التي كفلها الدستور الأردني للمواطنين على أساس المساواة دون تمييز في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين، وهي الحقوق الصريحة أو الضمنية الواردة في كتب التربية الوطنية والمدنية للصفوف: السابع، الثامن، التاسع، العاشر، وتُقاس حقوق المرأة من خلال قائمة تحليل المحتوى "إعداد الباحثة".

كتب التربية الوطنية والمدنية: تُعرّف إجرائيًا بأنها: الكتب المقررة على طلبة مرحلة التعليم الأساسي العليا في الأردن، خلال العام الدراسي 2019/2018م.

المرحلة الأساسية العليا: هي المرحلة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي في الأردن، وتشمل الصفوف الأساسية: السابع، الثامن، التاسع، العاشر.

حدود الدراسة:

يتحدد تعميم النتائج في الدراسة الحالية، تبعًا للحدود الآتية:

- اقتصار الدراسة على تحليل محتوى كتب التربية الوطنية والمدنية للمرحلة الأساسية العليا المقررة على طلبة الصفوف: السابع، الثامن، التاسع، العاشر الأساسية في الأردن.
- تم تطبيق الدراسة على الكتب المقررة للعام الدراسي 2018-2019م.
- تتحدد حقوق المرأة في هذه الدراسة بالحقوق (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأسرية) للمرأة.
- تم إعداد قائمة تحليل المحتوى لأغراض الدراسة، لذا فإن صدق النتائج يتحدد تبعًا لمدى صدق وثبات قائمة تحليل المحتوى.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

شغلت المرأة اهتمام المنظمات العربية والعالمية على مر الأزمنة والعصور، ونالت قدرا من الاهتمام الكبير، ويمكن القول إنه ما من موضوع أخذ الاهتمام مثل موضوع المرأة، حيث أصبحت مدار الجدل حول ما يتعلق بحقوقها وواجباتها، مثل عمل المرأة وحقوقها الاجتماعية ومشاركتها سياسيًا، وغير ذلك من حقوق عامة، وتباينت الآراء ووجهات النظر حول هذه القضية (الآغا، ٢٠١٢). فقد أصبحت قضية المرأة في ظل التحولات التي تطرأ على الساحة العالمية ضرورة ملحة تفرض نفسها على الساحة الفكرية والاجتماعية لما لها من تطبيقات عملية تمس حياتنا اليومية، وتلعب التحديات الداخلية المتمثلة ببعض الموروثات السلبية، والمعوقات الخارجية في تشكيل الرؤى نحو إنماء المرأة والاهتمام بها، لذا لابدا من تأهيلها ثقافيًا وتربويًا واجتماعيًا لتلعب دورها الحضاري دون الخضوع للضغوط والأفكار الرجعية التي تصر على فرض أنموذجه ورفض أي بديل (Burkett,2013). والمرأة العربية لم تكن بمعزل عن التطورات والتحولات العالمية، ولم يغفل على أحد دورها في الماضي والحاضر في نهضة المجتمع وتنميته، ويتعين على العالم في الوقت الراهن التصدي للعديد من التحديات لتحقيق التنمية المستدامة. وعلينا أن نسعى إلى تمكين كل فرد من أفراد المجتمع من اكتساب المهارات اللازمة للإسهام في تنمية مجتمعه، وذلك من خلال السعي إلى ضمان تمكين حقوق المرأة وإتاحة مشاركتها في تنمية المجتمع، وقد حدد المجتمع الدولي تحقيق المساواة في التعليم بين الجنسين، كونه العامل الرئيس في تمكين المرأة ومن صدارة أولوياتها. والذي يمكنها من الانخراط في كافة مجالات الحياة (اليونسكو، 2019).

إن زيادة الاهتمام بقضايا المرأة في الأوساط الدولية، أسهم في وجود إجماع دولي حول حقوق المرأة، حيث نُظمت العديد من المؤتمرات ذات الصلة بهذه القضايا، والتي هدفت إلى إلقاء الضوء على حقوق المرأة مقارنة بالرجل، وركزت على قضايا المرأة المتعلقة بالنواحي التعليمية والسياسية والاقتصادية، وحث الدول والحكومات والمنظمات الأهلية على توظيف هذه التوصيات في برامجها، واستثمارها لرسم السياسات التنموية والتربوية للمجتمع (Al-Eles, 2006)، ومما يثار حوله الجدل بين وقت وأخر تلك الانتقادات من قبل بعض المنظمات الدولية ذات العلاقة بحقوق المرأة، والتي مفادها وجود بعض التقصير في الوفاء بحقوق المرأة في المناهج والمواد التعليمية في بعض المجتمعات، ومنها المجتمعات العربية (Al-Mut'ani, 2005)؛ حيث ظهرت المطالبات بإيلاء حقوق المرأة المزيد من الاهتمام في المؤسسات التعليمية، وضرورة تقديم صورة إيجابية عن المرأة من خلال تسليط الضوء في المناهج والكتب الدراسية على نشاطاتها وأدوارها في المجتمع، لا سيما في ظل التغيرات المهمة التي تشهدها تركيبة المجتمعات اجتماعيًا وثقافيًا (Al-Ansari & Al-Sharif, 2019).

وتتضمن غالبًا القضايا ذات الصلة بمفاهيم حقوق المرأة: الحق في السلامة الجسمانية، والاستقلال، وعدم التعرض للعنف الجنسي، والتصويت، وشغل المناصب العامة، وإبرام العقود القانونية، والحصول على حقوق متساوية في قانون الأسرة، والمساواة في الأجور، والحقوق الإنجابية، والحق في الملكية، والتعليم (Lockwood, 2006).

وقد استطاعت المرأة أن تقوم بالعمل في الكثير من الوظائف القيادية، واتخاذ جميع القرارات المتاحة في الكثير من المواقع. وفي الأعمال الخيرية وقدرتها في التواصل والإقناع خاصة في الهيئات التي تهتم بشؤون الأسرة والمجتمع وحقوق الإنسان، والتي لا يستطيع أن يتعامل معها الرجل بنفس الكفاءة (Al-Akam, 2003).

حقوق المرأة في الأردن:

شهدت المجتمعات تطورات كبيرة في شتى مجالات الحياة خلال القرون الثلاثة الماضية وأسهمت هذه التطورات في تغيير أنساق الحياة اجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا، كما أسهمت هذه التطورات في زيادة فرص المرأة للمشاركة في الحياة العامة بمجالاتها الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، وواجهت المرأة صنوفًا مختلفة من التميز، فكافحت طويلًا للحصول على كافة حقوقها (Al-Othman, 2004).

وقد عمل الأردن على إدماج المرأة في الحياة العامة من خلال برامج متكاملة وجهت نحو مراجعة التشريعات، وتحديد الصعوبات التي تعيق مشاركتها وتمكينها، فعملت الدولة على إدراج قضايا المرأة على الأجندة الحكومية لعام 2005م من خلال برنامج تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة (Al-Rawashdeh & Al-A'rab, 2016).

يُعد العمل حق رئيس من الحقوق الأساسية المنصوص عليها للمرأة في التشريعات الأردنية، ووضعت تشريعات تنظمه وتكفل استعمال هذا الحق، حيث منحت التشريعات المرأة العاملة حقوقًا خاصة بالإضافة إلى الحقوق العمالية العامة، وكذلك عملت التشريعات على إزالة الفوارق في المعاملة بين الذكور

والإناث في الحقوق العمالية (National Council for Family Affairs, 2009).

على الرغم من ارتفاع نسبة الإناث في المجتمع الأردني، إلا أن المؤشرات الخاصة بالمرأة العاملة في الاقتصاد الأردني لا تزال متواضعة، بالرغم من زيادة أعداد الخريجات. حيث تُعد مشاركة المرأة الأردنية في سوق العمل قليلة نسبيًا مقارنة بالنسب على مستوى العالم، حيث أن عدد العاملات الأردنيات يشكل (15%) فقط من إجمالي عد المشتغلين (Al-Assaf, 2015).

وبالرغم من كل الجهود لتمكين المرأة من حقوقها الاقتصادية، إلا أن هناك حالة من الضعف الواضح في تطبيق هذه الحقوق والإفادة منها على نحو كامل، يساهم فيها عدم إلمام بعض النساء العاملات بهذه الحقوق، وكذلك عدم تفهم بعضهن لمضمون هذه الحقوق، مما يجعل الإفادة منها أمر نسبي في اغلب الحالات (National Council for Family Affairs, 2009). ومن أبرز العوامل المؤدية إلى تدني مساهمة المرأة الأردنية في القوى العاملة: عدم توفر فرص عمل كافية وضيق سوق العمل وعدد ساعات العمل الطويلة وبخاصة في القطاع الخاص وعدم مراعاة خصوصية المرأة ومسؤولياتها المنزلية المطلوبة منها بالإضافة إلى عملها، كذلك ثقافة العيب في المجتمع، بحيث ما زالت هناك بعض من المهن لا يقبلها المجتمع للأنثى، كما أن الأعمال والمهن التي تتبع نظام الورديات وبخاصة المسائية منها تحد من مشاركة المرأة في سوق العمل، بالإضافة إلى ضعف التشريعات التي تكفل حقوق المرأة والاستقرار الوظيفي لها في القطاع الخاص وغياب الرقابة الحكومية في مجال حقوق العاملات في سوق العمل (Al-Assaf, 2015).

وبالنسبة للحقوق السياسية فقد حقق الدستور الأردني المساواة بين المرأة والرجل في هذا المجال، ومنحها حق تأليف الأحزاب السياسية والانتساب إليها، مما ساهم في زيادة مشاركة لمرأة الأردنية سياسيًا (Al-Khawaldeh, 2017). وعندما نتحدث عن حقوق المرأة السياسية، فإننا لا نعني فقط المشاركة في الانتخابات أو عضوية البرلمان أو الوزارة أو أي منصب من المناصب السياسية، وإنما يُقصد بها أيضًا النشاطات التي تشارك بها المرأة لتغيير الظروف التي تمر بها، ليس فقط في محيط الأسرة، بل في محيط المجتمع (Ashour, 2003)، ومن الخطوات التي قام بها الأردن نحو تشجيع المرأة على ممارسة حقوقها السياسية، دعوة قانون الأحزاب السياسية رقم (10) لسنة (2007) إلى ربط التمويل للأحزاب بمستوى مشاركة النساء في صفوف هذه الأحزاب (Al-Rawashdeh & Al-A'rab, 2016). وبرغم جميع تلك الجهود إلا أن نسبة المشاركة السياسية للمرأة الأردنية لا تزال محدودة رغم ضمانات الدستور، وقانون الأحزاب لسنة (2007م)، والاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006-2010م)، وتوقيع الأردن على اتفاقية سيداو CEDAW لسنة (1979م) الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى كل الإجراءات التي اتخذتها الدولة الأردنية لتشجيعها على الانخراط في المجال السياسي (Al-Rawashdeh & Al-A'rab, 2016).

ويرى العثمان (Al-Othman, 2004) أن هناك بعض الصعوبات التي تحدّ من ممارسة المرأة لحقوقها السياسية، منها: البناء الاجتماعي الأردني التقليدي الذي يتميز بهيمنة السلطة الأبوية بمساندة من المؤسسات الاجتماعية الأسرية والدينية والاقتصادية والتعليمية والسياسية التي تعزز الأدوار التقليدية للنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى الثقافة الأردنية المحافظة، التي تعتمد على منظومة قيم وعادات وتقاليد ترسم صورة نمطية للمرأة عن طريق التنشئة الاجتماعية، وتحدد المعتقدات الثقافية أدوار الرجال والنساء. فالمناسب للنساء هو اهتمامها ورعايتها لأطفالها وزوجها وأسرتها. ومن المعوقات كذلك عدم نضوج المشاركة السياسية في المجتمع الأردني على نحو عام، وافتقار المرأة إلى الخبرة في العمل السياسي على نحو خاص، وضعف الوعي السياسي لأفراد المجتمع الأردني على نحو عام والمرأة على نحو خاص.

وبالتالي فإن هناك حاجة إلى تعديل قانون الأحزاب السياسية الحالي، بحيث يجري اشتراط وجود نسبة معينة من النساء في الهيئة التأسيسية حتى يجري ترخيص الحزب السياسي، وبث برامج التوعية بأهمية عمل المرأة السياسي (Al-Khawaldeh, 2017).

وبالنسبة لحقوق المرأة الأسرية فقد أعطت القوانين الأردنية للمرأة الحق في اختيار الزوج، فقانون الأحوال الشخصية اشترط لصحة الزواج، ما جاء في المادة "6" (ينعقد الزواج بإيجاب وقبول من الخاطبين أو وكيلهما في مجلس العقد). كما كفل القانون حق المرأة في حسن المعاملة والمعاشرة، امتثالًا لقوله تعالى {وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ} (النساء: الآية 19)، وقوله عليه السلام "خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي" (رواه الترمذي)، فقد أوجب القانون على الزوج أن يحسن معاشرة زوجته وأن يعاملها بالمعروف "المادة77"، بالإضافة إلى حقها في حضانة أولادها وتربيتهم حال قيام الزوجية وبعد الفرقة "المادة170" (Supreme Judge Department, 2019).

وأكدت منظمة اليونسكو، أن التعليم بعامة والكتب المدرسية خاصه، وعلى المستوى الدولي لا تهتم بالقضايا والحقوق المتعلقة بالمرأة في التعليم، مثل (UNESCO, 2010):

- الحصول على التعليم الجيد في العديد من الدول، (وخاصة في المراحل التعليمية العليا) لا تزال غير ممنوحة لجميع الفتيات.
- لا تزال غالبية المناهج والكتب المدرسية من منظور يقوده الذكور، حيث لا تُمنح النساء سوى مساحة صغيرة أو شخصيات أقل أهمية من الذكور.
- التحيزات السلبية عن المرأة منتشرة على نطاق واسع (المرأة عاطفية للغاية؛ وليست قائدة جيدة) بالرغم من أن ذلك ليس عن قصد دائمًا؛ وتميل هذه التحيزات إلى التعبير عن أدوار الجنسين التقليدية وغير المرنة إلى حد ما، باعتبارها تأثيرًا لما يسمى بالمنهج الخفي.
- يتم إجراء بعض التحسينات الشكلية في المناهج والكتب المدرسية من خلال التركيز على الجوانب السطحية أو الأقل أهمية للمساواة بين

الجنسين، مثل عرض إسهامات استثنائية للنساء في مجالات مختلفة (حالات القيادة النسائية، على سبيل المثال)، ونظرًا إلى أن هذه الحالات تُعرض على أنها استثناءات، فقد تغرس مثل هذه الحالات في أذهان الطلبة فكرة أن القيادة النسائية لا تمثل القاعدة.

وقد ذكرت وزارة التربية والتعليم في الأردن (1990) بأن مناهج التربية الوطنية تعد من مناهج التعليم التي تستند لأسس عديدة منها، أسس فلسفية منبثقة من فلسفة التربية والتعليم في المملكة، وأسس نفسية تراعي خصائص الطلبة، ومعرفية تنبع من طبيعة المادة وخصائصها، واجتماعية من أجل العيش المستقر في المجتمع الأردني وأسس سياسية منبثقة من نظام الحكم في الأردن، وهي من أهم المناهج التي يجب أن تلاقي الاهتمام الكافي من قبل القائمين على عملية تنفيذها وإخراجها بصورتها النهائية، فالمناهج تستخدمها الدول كوسيلة لتحقيق أهدافها التربوية فتبادر إلى مراجعتها وتطويرها، لان المناهج تعكس طبيعة المجتمعات نفسها، فيجب الاهتمام بالبيئة الاجتماعية وإبراز دورها من أجل وضع الخطوط المناسبة للمناهج (حمادنة والمغيض، 2011) وقد حقق النظام التربوي في الأردن منذ انعقاد هذا المؤتمر عام 1987 إنجازات ملموسةً تمثلت بتطوير السياسة التربوية وتحديث البنية التعليمية مما ساعد على التحاق الكثير من الطلبة والمعلمين في جميع المراحل الدراسية، كذلك جرى التأكيد على إلزامية التعليم وجعله مجانا، وتنوعت برامج تعليم عديدة منها تطوير الأبنية والمناهج الدراسية والمرافق التربوية وتقنيات التعليم الحديثة وتطوير الأطر التعليمية والإدارية والفنية (المومني، 2012)، ومن هنا فإن المناهج والكتب المدرسية تأتي على قائمة الأولوية التعليمية لكثير من الدول، فيجب أن تقديم الصورة المتكاملة عن كل ما يجب أن يحصل عليه الطالب، فالتعليم والمعلم يرسخان عند الطالب صورته التي سيكون عليها عندما يكبر، من هنا أن تقدم الكتب المدرسية صورة متوازنة عن حقوق المرأة، فالمرأة التي تدير شؤون منزلها هي ذاتها الطبيبة والمهندسة والأستاذة الجامعية، من هنا جاءت مشكلة الدراسة لتعرُّف **حقوق المرأة في كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا في الأردن وترسيخ هذه الحقوق** في أذهان الطلبة من خلال دراسة هذه الكتب.

أولا: الدراسات العالمية

دراسة كرايِنست (Craeynest, 2015) كان الغرض الرئيس منها تقييم كيفية تمثيل الرجال والنساء في ثلاثة كتب مدرسية في اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في بلجيكا. لذلك، جرى تحليل الأدوار المهنية التي يجري فيها تصوير الرجال والنساء، وقد وُجِد أن الشخصيات الذكورية تظهر على نحو أكثر تكرارًا في مجالات مثل الزراعة والعلوم والهندسة والرياضة أكثر من نظيراتها الإناث، وأن النساء تظهر في النشاطات المتعلقة بالصحة والتعليم والترفيه والعائلة. بالإضافة إلى ذلك، تشكل الضمائر الذكورية نسبة أعلى في معظم مجالات والكتب المدرسية. وخلصت الدراسة إلى أن الكتب المدرسية الثلاثة التي جرى تحليلها في اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية لا تعكس بالكامل تطور المجتمع نحو المساواة بين الرجل والمرأة.

وهدفت دراسة موسوي وقرباوي (Gharbavi & Mousavi, 2012) إلى الكشف عن التحيز الجندري في كتب اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية في ايران، وتم اختيار أربعة كتب مدرسية باللغة الإنجليزية تدرس في المدارس الثانوية الإيرانية كعينة للدراسة، وتم فحص ثلاث فئات في الكتب المدرسية، هي: ظهور الذكور والإناث في الرسوم التوضيحية، وفي النصوص، وطبيعة الأدوار المهنية للذكور والإناث، وبعد الانتهاء من إجراء تحليل محتوى الكتب، أشارت نتائج الدراسة إلى وجود فرق كبير في التكرارات لصالح الذكور، حيث كانت الرسوم التوضيحية والنصوص الكتابية وطبيعة الأدوار المهنية تركز على الذكور بصورة تفوق الإناث.

أما دراسة إسين (Esen, 2007) هدفت إلى تحليل الكتب المطورة في اللغة التركية واللغة الإنجليزية، والدراسات الحياتية، والدراسات الاجتماعية بالتعليم العام في تركيا، من منظور النوع الاجتماعي (الجندريه)، وأظهرت النتائج أن الكتب المطورة، لا تختلف عن الكتب السابقة فيما يتعلق بتناولها للقضايا والحقوق من منظور النوع الاجتماعي، حيث لم تتضمن تلك الكتب القيم المتعلقة بالمساواة بين الذكور والإناث، وأن الكتب تفتقد إلى غرس الوعي لدى الطلبة بأهمية المساواة بين الجنسين في القضايا والحقوق.

ثانيا: الدراسات الإقليمية

هدف دراسة العبدالكريم والبديري (2021) إلى تعرُّف مدى تضمن كتاب الفقه للصف الأول الثانوي بالمملكة العربية السعودية لحقوق وواجبات المرأة في الشريعة الإسلامية التي يجب أن تلم بها الطالبة في المرحلة الثانوية .ولتحقيق أهداف الدراسة أعد الباحثان أداة الدراسة التي تمثلت في بطاقة تحليل محتوى وتم استخدامها في تحليل محتوى الكتاب في ضوء حقوق وواجبات المرأة بعد التأكد من صدقها وثباتها، وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وعولجت البيانات الإحصائية باستخدام التكرارات والنسب المئوية .وكان من أهم نتائج الدراسة أن كتاب الفقه تضمن (62%) من الحقوق والواجبات للمرأة التي يجب أ ن تلم بها طالبة المرحلة الثانوية .وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحثان عددا من التوصيات كان أبرزها أن يراعي مؤلفو الكتب الدراسية تضمين حقوق وواجبات المرأة الملائمة لطالبات الصف الأول الثانوي في محتوى كتاب الفقه نظام المقررات للصف الأول الثانوي بالمملكة العربية السعودية، وبخاصة الحقوق والواجبات التي لم يتضمنها محتوى الكتاب. وإعادة صياغة لغة الكتاب بما يخاطب الطالبة بصيغة المؤنث لأهميته في شعور الطالبة بأنها هي المخاطبة.

هدفت دراسة صالح (Saleh, 2020) إلى الكشف عن حضور المرأة العربية في مناهج اللغة العربية لصفوف المرحلة الأساسية الدنيا، وقد اتخذت من المناهج الفلسطينية نموذجا للتحليل، وتضمن التحليل مناهج اللغة العربية من الصف الأول إلى الصف الرابع الأساسي التي أقرتها وزارة التربية والتعليم الفلسطينية للعام الدراسي 2018م-2019م؛ ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وأعدت الباحثة أداة تضمنت قائمة بمكونات

حضور المرأة، شملت كل من الأدوار الاجتماعية والأسرية، الأدوار السياسية والوطنية، والأدوار المهنية، وتمت عملية تحليل المحتوى تحليلًا كميًا وكيفيًا في ضوء هذه القائمة. وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن الأدوار الاجتماعية والأسرية للمرأة حصلت على المرتبة الأولى بنسبة (61%) وجاءت مرتبة كما يلي: البنت، الأخت، الصديقة، الجدة، الزوجة، الجارة". كما جاءت الأدوار المهنية للمرأة ثانيًا بنسبة (36%) وجاءت مرتبة كما يلي: " الطالبة، المعلمة، الطبيبة، المفكرة، الرسامة، الفلاحة، المهندسة، العاملة، المديرة، الباحثة، الخياطة، وأخيرًا الممرضة". بينما حصلت الأدوار السياسية والوطنية للمرأة على المرتبة الثالثة بنسبة (3%)، وجاءت مرتبة كما يلي: "المرأة كرمز للأرض، نساء مشاركات في العمل السياسي والوطني، زوجة أو ابنة شهيد أو أسير". وأوصت الدراسة بضرورة التوازن في المضمون التربوي للمناهج عند التعرض لرسالة المرأة وأدوارها المختلفة في المناهج العربية عامة ومناهجنا الفلسطينية خاصة.

هدفت دراسة الأنصاري والشريف (Al-Ansari & Al-Sharif, 2019) إلى تحديد درجة تضمين حقوق المرأة في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالمرحلة الثانوية تبعًا للمواثيق الدولية لحقوق المرأة، وخصوصية المجتمع السعودي الثقافية. فضلًا عن تعرُّف تقديرات المشاركين في الدراسة لدرجة أهمية تضمين حقوق المرأة في تلك الكُتب، ومن ثم بناء مصفوفة المدى والتتابع في هذه الكتب. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بشقية الوصفي التحليلي للكتب الدراسية، والوصفي المسحي للمشاركين في الدراسة، واستخدمت الدراسة أداتين لجمع البيانات، وهما: بطاقة تحليل المحتوى للكتب الدراسية (ستة كتب للطالب)، واستبانة لتقديرات المشاركين في الدراسة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى إعداد قائمة مكونة من (127) حق مرتبطة بحقوق المرأة، وبيّنت النتائج أن نسبة توافر حقوق المرأة غير كافية وأيضا غير متوازنة، وتختلف بين صفوف المرحلة الثانوية.

أما دراسة الراشدي (Al-Rashdi, 2018) فقد هدفت إلى الكشف عن كيفية تمثيل المرأة في كتب العلوم الاجتماعية بدولة قطر، وتم استخدام المنهج التحليلي، وقد أظهرت النتائج إن الكتب تعطي الرجل مكانة متميزة عن المرأة، فالرجل يبرز على نحو فاعل بالنص والصورة، على عكس المرأة التي تحتل نسبة محدودة وفقًا لصورة نمطية معينة، وأن كتب العلوم الاجتماعية في المدارس القطرية تتبنى نظرة تمييزية ضد المرأة لصالح الرجل في مختلف المجالات اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا، كغرس فكرة أن المرأة للمنزل والمنزل للمرأة في ذهن الطلاب.

وحاولت دراسة الأغا (Al-Agha, 2012) تعرُّف صورة المرأة وكيفية تناولها في محتوى كتب اللغة العربية لمرحلة التعليم الأساسي العليا في فلسطين، وضمت العينة كتب المطالعة والنصوص لصفوف الثامن والتاسع والعاشر، وأعدت الباحثة أداة الدراسة وهي قائمة خاصة بمكونات صورة المرأة، اشتملت على (62) فقرة موزعة على ستة محاور، واعتمدت الباحثة الفكرة كوحدة للتحليل، وكشفت نتائج الدراسة عن تركيز المحتوى على عرض الأدوار الاجتماعية والأسرية، ثم صفات المرأة وشخصيتها، ثم الأدوار الدينية والتاريخية، ثم الأدوار المهنية، وجاءت حقوق وقضايا المرأة في الترتيب قبل الأخير، أما الأدوار السياسية والوطنية فقد جاءت في الترتيب الأخير.

وأجرى البنعلي (Al-Binali, 2009) دراسة هدفت إلى معرفة صورة المرأة المتضمنة في كتاب التربية للمواطنة، وشملت العينة كتب التربية للمواطنة بمملكة البحرين، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم استخدام قائمة للتحليل تشتمل على عدة مجالات، وأظهرت النتائج ظهور العديد من صور المرأة التي تضمنتها الكتب المدرسية، حيث جاءت صور المرأة متفاوتة في هذه الكتب، فقد جاءت مرتفعة في المجالين الاجتماعي والثقافي، في حين جاءت متدنية أو غائبة تمامًا بصورة لم ترتق للمستوى المطلوب في المجالات: الاقتصادية والسياسية والقانونية.

وهدفت دراسة أحمد (Ahmad, 2009) إلى إعداد قائمة بحقوق المرأة من المنظور الإسلامي والتحقق من مدى توافر تلك الحقوق في محتوى كتب التربية الإسلامية في مرحلة التعليم الثانوي باليمن، واستخدم الباحث الفقرة وحدة للتحليل، وقد جرى إعداد قائمة بحقوق المرأة مكونة من (51) حقًا، جرى تصنيفها إلى (4) مجالات للحقوق: الشخصية، الاقتصادية، الاجتماعية، الفكرية والسياسية، وقد أظهرت النتائج أن الكتب تضمنت (37) حقًا، وبنسبة (72.54%). وأن الصف الثالث الثانوي هي اكثر الكتب التي توافرت فيها حقوق المرأة وبنسبة (66%) من قائمة الحقوق، تلها كتب الصف الثاني الثانوي وبنسبة (17.7%) من قائمة الحقوق، وجاءت في المرتبة الأخيرة كتب الصف الأول الثانوي، وبنسبة (10,6%) من قائمة الحقوق.

ثالثا: الدراسات المحلية

هدفت دراسة الزعبوط (Al-Zaabout, 2018) إلى تعرُّف صورة المرأة المتعلقة بالأدوار الخاصة بها لدى منهاج مرحلة التعليم الثانوي في الأردن، والكشف عن صورة المرأة المتعلقة بحقوقها وقضاياها، كما هدفت إلى رصد صورة المرأة المتعلقة بسماتها الشخصية، ولتحقيق أهداف الدراسة جرى اعتماد أسلوب تحليل المحتوى، وشملت العينة كتب اللغة العربية والتربية الإسلامية للصفين الحادي عشر والثاني عشر، وأظهرت النتائج حيازة صورة المرأة في الدور الاجتماعي والأسري بدرجة اكبر مقارنة بالأدوار الأخرى، وبالنسبة لتضمين حقوق وقضايا المرأة الواردة، فقد أظهرت النتائج وجود العديد من حقوق المرأة كحق المرأة في إبداء الرأي وحق المرأة في التعليم، وحقها في اختيار الزوج وحق المرأة في العمل الاجتماعي، في حين أظهرت نتائج تحليل هذا المحور غياب بعض حقوق المرأة مثل حقها في المساواة والعمل والمشاركة السياسية.

أما دراسة فياض وهزايمة (Faiad & Hazaimeh, 2018) فحاولت تعرُّف صورة المرأة في كتب اللغة العربية للمرحلة الثانوية في الأردن، وتكونت العينة من كتب اللغة العربية للمرحلة الثانوية، وتم إعداد أداة للتحليل، شملت ستة محاور هي: الأدوار الاجتماعية والأسرية، والأدوار المهنية، والأدوار السياسية والتاريخية والدينية، والحقوق والقضايا الخاصة بالمرأة، وشخصية المرأة وصفاتها، والمشاكل التي تعاني منها المرأة، وتوصلت الدراسة إلى أن الأدوار التي

ظهرت بها المرأة في الكتب مرتبة ترتيبًا تنازليا على النحو التالي: الأدوار الاجتماعية والأسرية، ثم الأدوار السياسية والتاريخية والدينية، فشخصية المرأة وصفاتها، فالأدوار المهنية، فالحقوق والقضايا الخاصة بالمرأة، وأخيرًا مشاكل المرأة.

وجاءت دراسة التميمي وخوالدة (Al-Tamimi & Khawaldeh, 2011) بهدف استقصاء قضايا المرأة في كتب التربية الإسلامية للمرحلة التعليم الأساسي العليا في الأردن، وتكونت عينتها من كتب الصف السابع وحتى العاشر، وتم تصميم قائمة تحليل تشتمل على (70) قضية موزعة في (5) مجالات، وأظهرت النتائج أن عدد الفقرات المرتبطة بقضايا المرأة في الكتب الأربعة بلغ (210) فقرة من أصل (3933)، ونسبة مئوية (5.33%) وبتكرار بلغ (445) في دروس تلك الكتب، وأن أهم مجالات المرأة التي تناولتها هذه الكتب كانت على الترتيب: القضايا الإنسانية، ثم القضايا الاجتماعية، ثم القضايا الاقتصادية، ثم القضايا السياسية، وأخيرًا القضايا الشرعية الخاصة بالمرأة.

أما دراسة العودات ومطالقة (Al-Odat& Matalka 2009) هدفت إلى تعرُّف حقوق المرأة في منهاج الثقافة العامة للمرحلة الثانوية في الأردن، وتكونت العينة من منهاج الثقافة العامة للمرحلة الثانوية، وتم استخدام المنهج التحليلي، وبناء أداة لتحليل المحتوى، وأظهرت نتائج الدراسة أن الحقوق الاجتماعية في مناهج الثقافة العامة احتلت المرتبة الأولى بنسبة مئوية قدرها ((26.24%) كما أظهرت النتائج أن الحقوق الإنسانية، جاءت ثانيًا وحصلت على نسبة مقدارها (27.53%) أما الحقوق المدنية والسياسية فقد جاءت بالمرتبة الثالثة بنسبة (23.19%) وأخيرًا جاءت الحقوق المادية بنسبة مئوية (13.04%) وأوصى الباحثان بضرورة تضمين منهاج الثقافة العامة للمرحلة الثانوية بوحدة كاملة تتحدث عن حقوق المرأة على نحو مفصل.

وأجرى الظاهر (Al-Thaher, 2006) دراسة هدفت إلى تعرُّف حقوق المرأة المتضمنة كتب التربية الإسلامية في مرحلة التعليم الثانوي في الأردن، وشملت عينة الدراسة أربعة كتب للتربية الإسلامية، وتم إعداد أداة الدراسة (أداة التحليل)، وتم اعتماد الجملة كوحدة للتحليل، وشملت فئات التحليل أربعة مجالات: الحقوق الإنسانية، الحقوق المادية، الحقوق الاجتماعية، الحقوق المدنية والسياسية، وأظهرت النتائج أن الحقوق الإنسانية هي الأكثر شيوعًا، ثم الحقوق الاجتماعية، ثم الحقوق المادية، وفي الترتيب الأخير جاءت الحقوق المدنية والسياسية.

التعقيب على الدراسات السابقة

هناك دراسات اهتمت بتعرُّف حقوق المرأة على نحو خاص في الكتب المدرسية كدراسة الظاهر (Al-Thaher, 2006)، ودراسة أحمد (Ahmad, 2009)، ودراسة الأنصاري والشريف (Al-Ansari & Al-Sharif, 2019)، وتناولت بعض الدراسات حقوق المرأة كأحد أبعاد صورة المرأة في الكتب كدراسة إسين (Esen, 2007)، ودراسة الأغا (Al-Agha, 2012)، ودراسة الزعبوط (Al-Zaabout, 2018)، ودراسة فياض وهزايمة (Faiad & Hazaimeh, 2018). في حين تناولت باقي الدراسات صورة المرأة مقارنة بصورة الرجل في الكتب المدرسية.

ويُلاحظ أن هناك دراسات سابقة أجريت على مراحل تعليمية مختلفة في البيئات العربية والأجنبية؛ حيث أجريت في الأردن عدة دراسات، كدراسة الظاهر (Al-Thaher, 2006) التي أجريت على كتب التربية الإسلامية في مرحلة التعليم الثانوي، ودراسة التميمي وخوالدة (Al-Tamimi & Khawaldeh, 2011) على كتب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا، ودراسة الزعبوط (Al-Zaabout, 2018) على كتب اللغة العربية والتربية الإسلامية بمرحلة التعليم الثانوي، ودراسة فياض وهزايمة (Faiad & Hazaimeh, 2018) على كتب اللغة العربية للمرحلة الثانوية. وبالتالي لم تجرى أية دراسة سابقة في الأردن تتناول حقوق المرأة في كتب التربية الوطنية على نحو عام وفي كتب المرحلة الأساسية العليا على نحو خاص. في حين تناولت دراسة أحمد (Ahmad, 2009) كتب التربية الإسلامية في المرحلة الثانوية باليمن، وتناولت دراسة البنعلي (Al-Binali, 2009) كتب التربية للمواطنة بمملكة البحرين، وأجريت دراسة الأغا (Al-Agha, 2012) على كتب اللغة العربية للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين، وتناولت دراسة الراشدي (Al-Rashdi, 2018) كتب العلوم الاجتماعية بدولة قطر، وأجريت دراسة الأنصاري والشريف (Al-Ansari & Al-Sharif, 2019) على كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالمرحلة الثانوية السعودية. وعلى مستوى الدراسات التي أجريت عالميًا، فقد أجريت دراسة إسين (Esen, 2007) على الكتب المطورة في اللغة التركية واللغة الإنجليزية، والدراسات الحياتية، والدراسات الاجتماعية بالتعليم العام في تركيا، وأجريت دراسة موسوي وقرباوي (Gharbavi & Mousavi, 2012) على كتب اللغة الإنجليزية في المرحلة الثانوية الإيرانية، وأجريت دراسة كراينست (Craeynest, 2015) على كتب اللغة الإنجليزية في بلجيكا.

وبالنسبة للمنهج المتبع فقد اتبعت غالبية الدراسات السابقة المنهج القائم على أسلوب تحليل المحتوى، كما يُلاحظ أن دراسة الأنصاري والشريف (Al-Ansari & Al-Sharif, 2019) اتبعت المنهج الوصفي بشقية الوصفي التحليلي للكتب الدراسية، والوصفي المسحي لاستطلاع آراء عينة الدراسة. وتتشابه الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة باتباعها المنهج التحليلي وفق أسلوب تحليل المحتوى، كونه المنهج المناسب لتحليل محتوى الكتب الدراسية.

الطريقة والإجراءات:

منهج البحث:

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي وذلك للكشف عن التكرارات والنسب لحقوق المرأة في الكتب باتباع أسلوب تحليل المحتوى، لغايات التوصل إلى استنتاجات حول تضمين حقوق المرأة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأسرية) في الكتب.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة وعينتها من كتب التربية الوطنية والمدنية المقررة لمرحلة التعليم الأساسي العليا في الأردن خلال العام الدراسي (2018-2019م)، وعددها (4) كتب للصفوف: "السابع، الثامن، التاسع، العاشر"، في الفصلين الدراسيين الأول والثاني.

قائمة تحليل حقوق المرأة في الكتب:

تم الرجوع إلى الخطوط العريضة لمناهج التربية الوطنية والمدنية في مرحلة التعليم الأساسي في الأردن، ودليل المعلم لتلك الكتب، الإضافة إلى الاطلاع على أدبيات حقوق المرأة والدراسات السابقة، لغايات تطوير قائمة تحليل حقوق المرأة، كأداة لتحليل محتوى الكتب، للكشف عن حقوق المرأة الواردة فيها، وفي ضوء ذلك جرى إعداد قائمة تحليل المحتوى، تشتمل على (30) حقًا من حقوق المرأة، موزعة في أربعة مجالات لحقوق المرأة: الحقوق السياسية (8) فقرات، الحقوق الاقتصادية (7) فقرات، الحقوق الاجتماعية (9) فقرات، الحقوق الأسرية (6) فقرات.

صدق قائمة تحليل حقوق المرأة في الكتب:

تم عرض قائمة تحليل حقوق المرأة بصورتها الأولية، على (8) محكمين في الجامعات والمشرفين التربويين في الدراسات الاجتماعية بالأردن، وفي ضوء ملاحظات المحكمين واقتراحاتهم، جرى إجراء التعديلات على قائمة تحليل حقوق المرأة.

ثبات تحليل حقوق المرأة في الكتب:

تم استخدام معادلة هولستي (Holsti)، من خلال الاستعانة بمحللين اثنين من المختصين في تدريس التربية الوطنية والمدنية؛ من حملة درجة الماجستير، لتحليل عينة من دروس كتب التربية الوطنية والمدنية موضوع الدراسة، ومن ثم حساب معامل الاتفاق بين المحللين، وبلغت قيم معامل الاتفاق بين المحللين (معامل الثبات) لحقوق المرأة ككل (92.9%)، وجاءت قيم معامل الثبات (الاتفاق) لمجالات حقوق المرأة: الحقوق السياسية (93.7%)، الحقوق الاقتصادية (95.2%)، الحقوق الاجتماعية (92.6%)، الحقوق الأسرية (89.9%)، وهذه القيم لثبات التحليل مناسبة لأغراض الدراسة.

إجراءات تحليل حقوق المرأة في الكتب:

تم تحليل كتب الفصلين الدراسيين الأول والثاني، وعددها (4) كتب للصفوف من السابع وحتى العاشر، للكشف عن حقوق المرأة الواردة في تلك الكتب، وقد تمت عملية التحليل وفق الخطوات الآتية:

1. تحديد الهدف من عملية التحليل: وهو تحديد حقوق المرأة، كما وردت في كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا.
2. تحديد فئات التحليل: وهي حقوق المرأة المذكورة في قائمة التحليل، وتندرج تحت أربع فئات: الحقوق السياسية، الحقوق الاقتصادية، الحقوق الاجتماعية، الحقوق الأسرية).
3. تحديد وحدة التحليل: جرى اعتماد الأفكار الواردة في محتوى الكتاب كوحدة للتحليل.
4. مراجعة كل درس من الدروس في كل كتاب من الكتب الأربعة، وقراءته قراءة متأنية، ولعدة مرات بهدف استخلاص الأفكار الدالة على حقوق المرأة الواردة في محتوى تلك الكتب.
5. رصد تكرارات ورود كل حق من حقوق المرأة في قائمة التحليل، حسب مرّات ورود الحق في محتوى الكتب.
6. تفريغ نتائج تحليل محتوى كل كتاب من الكتب الأربعة في قوائم خاصة مُعدة لهذا الغرض، بهدف الوصول إلى الاستنتاجات الخاصة بتضمين حقوق المرأة في تلك الكتب.

المعالجة الإحصائية:

- استخراج التكرارات والنسب المئوية لحقوق المرأة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأسرية) في كتب التربية الوطنية والمدنية.
- استخدام اختبار مربع كاي (Chi^2 test) للكشف عن الاختلاف في ورود حقوق المرأة في الكتب باختلاف الصف الدراسي.

عرض نتائج الدراسة

نتائج السؤال الأول: ما الحقوق (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأسرية) للمرأة الأردنية، كما وردت في كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا؟

الجدول (1) حقوق المرأة في المجالات الأربعة كما وردت في الكتب

حقوق المرأة	الصفوف								مجموع الكتب	
	العاشر		التاسع		الثامن		السابع			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	النسبة%
الحقوق السياسية	10	%38.5	19	%38.8	9	%39.1	28	%52.8	66	%43.7
الحقوق الاقتصادية	2	%7.7	10	%20.4	6	%26.1	9	%17	27	%17.9

حقوق المرأة	الصفوف								مجموع الكتب	
	العاشر		التاسع		الثامن		السابع			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	النسبة%
الحقوق الاجتماعية	14	%53.8	20	%40.8	6	%26.1	15	%28.3	55	%36.4
الحقوق الأسرية	0	%0.0	0	%0.0	2	%8.7	1	%1.9	3	%2
حقوق المرأة (الكلي)	26	%17.2	49	%32.5	23	%15.2	53	%35.1	151	%100

تُظهر النتائج في الجدول (1) أن مجموع تكرارات الحقوق المرأة الأردنية المتضمنة في كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا بلغ (151) تكرارًا، حيث يُلاحظ أن كتاب الصف السابع هو الأكثر تضمينًا لحقوق المرأة على نحو عام، بواقع (53) تكرارًا، وبنسبة (35.1%). يليه كتاب الصف التاسع، وبواقع (49) تكرارًا، وبنسبة (32.5%)، تلاه كتاب الصف العاشر بـ (26) تكرارًا، وبنسبة (17.2%). وجاء كتاب الصف الثامن أخيرًا، وبواقع (23) تكرارًا، وبنسبة (15.2%).

وبالنسبة للتكرارات والنسب المئوية للمجالات الأربعة لحقوق المرأة، تُوضح النتائج في الجدول (1) أن الحقوق السياسية هي الأكثر تضمينًا في الكتب الأربعة مجتمعة، وحصلت على (66) تكرارًا، وبنسبة (43.7%). وجاءت الحقوق الاجتماعية في الترتيب الثاني بـ(55) تكرارًا، وبنسبة (36.4%)، وفي الترتيب الثالث جاءت الحقوق الاقتصادية وحصلت على (27) تكرارًا، وبنسبة (17.9%)، وفي الترتيب الأخير جاءت الحقوق الأسرية بـ(3) تكرارات، وبنسبة بلغت (2%).

وبالنسبة لنتائج كل كتاب، تُظهر النتائج في الجدول (1) أن كتاب الصف العاشر يركز على الحقوق الاجتماعية، وبنسبة (53.8%) من مجموع الحقوق في الكتاب، يليها في الترتيب الثاني الحقوق السياسية، وبنسبة (38.5%)، في حين جاءت الحقوق الاقتصادية في الترتيب الثالث، وبنسبة (7.7%)، في حين لم يكن هناك أي ذكر للحقوق الأسرية في كتاب الصف العاشر.

وبالنسبة لكتاب الصف التاسع، بيّنت النتائج أن الكتاب يركز على الحقوق الاجتماعية، وبنسبة (40.8%)، تليها الحقوق السياسية، وبنسبة (38.8%)، وجاءت الحقوق الاقتصادية في الترتيب الثالث، وبنسبة (20.4%)، في حين لم يكن هناك أي ذكر لحقوق المرأة الأسرية في كتاب الصف التاسع.

وبالنسبة لكتاب الصف الثامن، بيّنت النتائج أن الكتاب يركز على الحقوق السياسية للمرأة، وبنسبة (39.1%)، يليها في الترتيب الثاني كل من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث حصل مل منهما على (6) تكرارات وبنسبة (26.1%)، وجاءت الحقوق الأسرية في الترتيب الرابع والأخير، وبنسبة (8.7%).

وبالنسبة لكتاب الصف السابع، بيّنت النتائج أن الكتاب يركز على الحقوق السياسية، وبنسبة (52.8%)، يليها في الترتيب الثاني الحقوق الاجتماعية، وبنسبة (28.3%)، وجاءت الحقوق الاقتصادية ثالثًا، وبنسبة (17%)، وجاءت الحقوق الأسرية أخيرًا، وبنسبة (1.9%) حيث حصلت على تكرار واحد فقط.

ويمكن تفسير ذلك بان توزيع حقوق المرأة في كتب الصفوف الأربعة كان توزيعًا غير منظم وعشوائي ولم يراعي التوزيع عملية التتابع والتكامل بين الكتب الثلاثة وكذلك العلاقة الرأسية من حيث العمق بالمفاهيم والحقوق المتعلقة بالمرأة بينما كان يجري التركيز على الحقوق في الصفوف الدنيا أكثر من الصفوف العليا فكانت حقوق المرأة في كتب الصف السابع اكثر من بقية الصفوف اعتقادًا من مؤلفي الكتب المدرسية بأن الطالب في الصفوف الدنيا يجب أن يكتسب اكبر قدر ممكن من الحقوق والمفاهيم المتعلقة بالمرأة والمفاهيم الأخرى على نحو عام وكون الحقوق السياسية هي الأكثر تركيزًا في الكتب قد يكون لتوجهات الحكومة الأردنية في التركيز عليها من أجل حث المرأة على المشاركة في الانتخابات البرلمانية والتي تعد الأهم بالنسبة للدولة، لذا كان التركيز عليها كبيرًا مقارنة مع الحقوق الأخرى الاجتماعية والأسرية.

وتاليًا عرض لتحليل محتوى فقرات كل مجال من مجالات حقوق المرأة في الكتب الأربعة:

أولًا: الحقوق السياسية للمرأة

الجدول (2) حقوق المرأة السياسية كما وردت في الكتب

حقوق المرأة السياسية	الصفوف								مجموع الكتب	
	العاشر		التاسع		الثامن		السابع			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1- المشاركة في الانتخابات والترشيح لها	0	%0.0	9	%47.4	3	%33.3	16	%57.1	28	%42.4
2- المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية	3	%30	1	%5.3	0	%0.0	1	%3.6	5	%7.6
3- المشاركة في المؤتمرات والمحافل الدولية	1	%10	1	%5.3	0	%0.0	1	%3.6	3	%4.5
4- تقلد المناصب السياسية في الدولة	0	%0.0	1	%5.3	3	%33.3	1	%3.6	5	%7.6
5- حق الأم في منح جنسية الزوج للأطفال	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0
6- حقها في تكوين الأحزاب السياسية	3	%30.0	2	%10.5	2	%22.2	5	%17.9	12	%18.2

حقوق المرأة السياسية	الصفوف								مجموع الكتب	
	العاشر		التاسع		الثامن		السابع			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
7- حقها في تولي منصب في القضاء	0	%0.0	0	%0.0	1	%11.1	0	%0.0	1	%1.5
8- حقها في التعبير عن الرأي	3	%30	5	%26.3	0	%0.0	4	%14.3	12	%18.2
المجموع	10	%100	19	%100	9	%100	28	%100	66	%100

يُبيّن الجدول (2) أدناه أن مجموع تكرارات حقوق المرأة السياسية في الكتب بلغ (66) تكرارًا، وكانت أعلى الحقوق السياسية تكرارًا في الكتب الأربعة مجتمعة، هو حق "المشاركة في الانتخابات والترشيح لها"، وتكرر (28) مرة وبنسبة (42.4%). تلاه "حقها في تكوين الأحزاب السياسية"، وتكرر (12) مرة وبنسبة (18.2%). في حين يُلاحظ أن "حق الأم في منح جنسية الزوج للأطفال" لم يحصل على أي تكرار، وحصلت الفقرة "حقها في تولي منصب في القضاء" على تكرار واحد فقط في الكتب مجتمعة، وبنسبة (1.5%). وبالنسبة لحقوق المرأة السياسية في كل كتاب، تُظهر النتائج في الجدول (2) أن أهم تلك الحقوق في كتاب الصف العاشر، هي: "المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية" و"حقها في تكوين الأحزاب السياسية" و"حقها في التعبير عن الرأي"، وتكرر كل منها ثلاث مرات، وبنسبة (30%) لكل منها، في حين خلا كتاب الصف العاشر من اربع حقوق سياسية للمرأة، وهي: "المشاركة في الانتخابات والترشيح لها" و"تقلد المناصب السياسية في الدولة"، و"حق الأم في منح جنسية الزوج للأطفال"، و"حقها في تولي منصب في القضاء" إذ لم تحصل تلك الحقوق على أي تكرار. أما كتاب الصف التاسع، فقد كان أهم حق سياسي في الكتاب هو "المشاركة في الانتخابات والترشيح لها" وتكرر (9) مرات وبنسبة (47.4%)، في حين خلا هذا الكتاب من حقيّن سياسيين للمرأة، هما: "حق الأم في منح جنسية الزوج للأطفال" و"حقها في تولي منصب في القضاء".

وقد يعزى السبب في حصول الحقوق السياسية على المرتبة الأولى في الدراسة الحالية إلى اهتمام جميع الكتب بموضوعات ذات طابع سياسي بما يتضمنه من الحقوق السياسية للمرأة، حيث تناول كتاب الصف العاشر الأساسي في الوحدة الرابعة (الأردن والتطور الديمقراطي) موضوعات التمكين الديمقراطي، والتعددية الحزبية والفكرية في الأردن، وتناول كتاب الصف التاسع الأساسي وحدة دراسية بعنوان "حقوق الإنسان" تطرقت دروسها إلى الحقوق والواجبات ومنها الحقوق السياسية، كما تناول الكتاب في الوحدة الثانية (الديمقراطية) موضوعات ذات علاقة بالحقوق السياسية، كمفهوم الديمقراطية وأهدافها وأهميتها ومبادئها، والتعددية، وتناول كتاب الصف الثامن الأساسي وحدة دراسية بعنوان "السلطات الدستورية" تطرقت دروسها إلى السلطات الدستورية، والتشريعية، والتنفيذية، والقضائية، كما تناولت الوحدة الرابعة (المرأة والمجتمع) دور المرأة الأردنية في التنمية ومنها دورها في التنمية السياسية. وتناول كتاب الصف السابع وحدة دراسية بعنوان "الحقوق والحريات العامة" تتناول دروسها الحقوق والحريات الأساسية، والحقوق والحريات المدنية والسياسية. واتفقت مع نتيجة دراسة فياض وهزايمة (Faiad & Hazaimeh, 2018) ودراسة الزعبوط (Al-Zaabout, 2018).

وفي كتاب الصف الثامن، يبيّن الجدول (2) أن أهم الحقوق السياسية في الكتاب، هما: "المشاركة في الانتخابات والترشيح لها" و"تقلد المناصب السياسية في الدولة"، حيث حصل كل منهما على (3) تكرارات وبنسبة (33.3%)، في حين خلا هذا الكتاب من اربع حقوق سياسية للمرأة، هي: "المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية" و"المشاركة في المؤتمرات والمحافل الدولية" و"حق الأم في منح جنسية الزوج للأطفال" و"حقها في التعبير عن الرأي". أما كتاب الصف السابع، فقد كان أهم حق سياسي في الكتاب هو "المشاركة في الانتخابات والترشيح لها" وتكرر (16) مرة وبنسبة (57.1%)، في حين خلا هذا الكتاب من حقيّن سياسيين للمرأة، هما: "حق الأم في منح جنسية الزوج للأطفال" و"حقها في تولي منصب في القضاء".

ويعود التركيز على حق المرأة السياسي في الكتب إلى التوجهات العالمية في تفعيل دور المرأة في المشاركة في الترشح للانتخابات النيابية والبلدية وغيرها، وهي تمثل سياسات دول وتقاس درجة الاهتمام بالمرأة واحترام حقوقها بمثل هذه المشاركات، وهذا ما أكدت عليه أغلب الدراسات السابقة في التركيز على الحقوق السياسية ومشاركة المرأة في الترشح والانتخاب في جميع الأعمال السياسية، وهذا ما أكدت علية دراسة (Craeynest, 2015) ودراسة(Gharbavi & Mousavi, 2012).

وهذا يعطي مؤشرًا على أن الدولة توجه المناهج والكتب المدرسية وفق توجهاتها وأهدافها والتي تمثلت بغرس مفاهيم الأحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات البرلمانية، لذا حاولت ترسيخ مثل هذه الحقوق من خلال المناهج والكتب الدراسية لحث المرأة على مشاركتها بهذه المجالات، وعدم التركيز على الحقوق الأخرى، وهذا ما ظهر في الكتب حيث أن الدولة لم تسمح للمرأة المشاركة في صنع القرار مثلًا لذا كان تكرار الحق في اتخاذ القرار صفر (Faiad & Hazaimeh, 2018).

ثانيًا: الحقوق الاقتصادية للمرأة

الجدول (3) حقوق المرأة الاقتصادية كما وردت في الكتب

حقوق المرأة الاقتصادية	الصفوف								مجموع الكتب	
	العاشر		التاسع		الثامن		السابع			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1- حق المرأة في العمل	2	%100	7	%70	3	%50	8	%88.9	20	%74.1
2- حق المرأة فقي التملك	0	%0.0	1	%10.0	0	%0.0	1	%11.1	2	%7.4
3- حقها في إقامة المشروعات الاقتصادية	0	%0.0	1	%10	2	%33.3	0	%0.0	3	%11.1
4- حقها في العمل بالتجارة البيع والشراء	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0
5- حقها في إبرام العقود المالية والاقتصادية	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0
6- حقها في الأهلية الاقتصادية	0	%0.0	0	%0.0	1	%16.7	0	%0.0	1	%3.7
7- حق المرأة في الميراث	0	%0.0	1	%10	0	%0.0	0	%0.0	1	%3.7
المجموع	2	%100	10	%100	6	%100	9	%100	27	%100

يوضح الجدول (3) أن مجموع تكرارات حقوق المرأة الاقتصادية في كتب التربية الوطنية والمدنية بلغ (27) تكرارًا، وكانت أعلى الحقوق الاقتصادية تكرارًا في الكتب الأربعة مجتمعة، هو "حق المرأة في العمل"، وتكرر (20) مرة وبنسبة (74.1%). في حين خلت الكتب من حقين من حقوق المرأة الاقتصادية، هما: "حقها في العمل بالتجارة البيع والشراء" و"حقها في إبرام العقود المالية والاقتصادية".

وبالنسبة لحقوق المرأة الاقتصادية في كل كتاب، تُظهر النتائج في الجدول (3) أن أهم تلك الحقوق في كتاب الصف العاشر، هو: "حق المرأة في العمل"، وتكرر مرتين، وبنسبة (100%) من مجموع الحقوق الاقتصادية، حيث خلا هذا الكتاب من باقي حقوق المرأة الاقتصادية. أما أهم الحقوق الاقتصادية في كتاب الصف التاسع، فقد كان "حق المرأة في العمل" وتكرر (7) مرات وبنسبة (70%)، في حين خلا هذا الكتاب من ثلاثة حقوق اقتصادية للمرأة، وهي: "حقها في العمل بالتجارة البيع والشراء" و"حقها في إبرام العقود المالية والاقتصادية" و"حقها في الأهلية الاقتصادية". وفي كتاب الصف الثامن، فقد كانت أهم الحقوق الاقتصادية في الكتاب هو: "حق المرأة في العمل"، وحصل على (3) تكرارات وبنسبة (50%)، في حين خلا هذا الكتاب من أربعة حقوق اقتصادية للمرأة، وهي: "حق المرأة فقي التملك" و"حقها في العمل بالتجارة البيع والشراء" و"حقها في إبرام العقود المالية والاقتصادية" و"حق المرأة في الميراث". أما كتاب الصف السابع، فقد كان أهم الحقوق الاقتصادية في الكتاب هو "حق المرأة في العمل" وتكرر (8) مرات وبنسبة (88.9%)، في حين خلا هذا الكتاب من خمسة حقوق اقتصادية للمرأة، وهي: "حقها في إقامة المشروعات الاقتصادية" و"حقها في العمل بالتجارة البيع والشراء" و"حقها في إبرام العقود المالية والاقتصادية" و"حقها في الأهلية الاقتصادية" و"حق المرأة في الميراث". أن تكرار هذه الحقوق في الكتب وبنسبة عالية تعطي مؤشر إلى أن الدولة تريد أن ترسخ هذه المفاهيم لدى الطالبة لتأكيد عمل المرأة ونشر ثقافة المشاركة في الاقتصاد والسماح لها في القيام بهذا المجال ليصبح عملها مألوف لدى أبناء المجتمع، وهذا ما تؤكد علية الدولة وتشجعه، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة البنعلي دراسة (Al-Binali, 2009).

ثالثًا: الحقوق الاجتماعية للمرأة

الجدول (4) حقوق المرأة الاجتماعية كما وردت في الكتب

حقوق المرأة الاجتماعية	الصفوف								مجموع الكتب	
	العاشر		التاسع		الثامن		السابع			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1- حق المرأة في الزواج	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0
2- حق المرأة في اختيار الزوج	0	%0.0	1	%5	0	%0.0	0	%0.0	1	%1.8
3- حق المرأة في تسمية الأولاد	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0
4- حق المرأة في الانفصال عن الزوج	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0
5- حق المرأة في تنظيم النسل	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0
6- حقها في توفير سكن وحياة كريمة آمنة	3	%21.4	4	%20	1	%16.7	2	%13.3	10	%18.2
7- حقها في المشاركة في العمل الاجتماعي	0	%0.0	1	%5	1	%16.7	3	%20	5	%9.1
8- حقها في المساواة بالقيمة الإنسانية	7	%50	8	%40	1	%16.7	3	%20	19	%34.5
9- حقها في طلب العلم	4	%28.6	6	%30	3	%50	7	%46.7	20	%36.4
المجموع	14	%100	20	%100	6	%100	15	%100	55	%100

يوضح الجدول (4) أن مجموع تكرارات حقوق المرأة الاجتماعية في كتب التربية الوطنية والمدنية بلغ (55) تكرارًا، وكانت أعلى الحقوق الاجتماعية تكرارًا في الكتب الأربعة مجتمعة، هو "حقها في طلب العلم"، وتكرر (20) مرة وبنسبة (36.4%). في حين خلت الكتب من أربعة حقوق من حقوق المرأة الاجتماعية، هي: "حق المرأة في الزواج" و"حق المرأة في تسمية الأولاد" و"حق المرأة في الانفصال عن الزوج" و"حق المرأة في تنظيم النسل".

وبالنسبة لحقوق المرأة الاجتماعية في كل كتاب، تُظهر النتائج أن أهم تلك الحقوق في كتاب الصف العاشر، هو: "حقها في المساواة بالقيمة الإنسانية"، وتكرر (7) مرات، وبنسبة (50%) من مجموع الحقوق الاجتماعية، في حين خلا هذا الكتاب من ستة حقوق اجتماعية، وهي: "حق المرأة في الزواج" و"حق المرأة في اختيار الزوج" و"حق المرأة في تسمية الأولاد" و"حق المرأة في الانفصال عن الزوج" و"حق المرأة في تنظيم النسل" و"حقها في المشاركة في العمل الاجتماعي". أما أهم الحقوق الاجتماعية في كتاب الصف التاسع، فقد كان "حقها في المساواة بالقيمة الإنسانية" وتكرر (8) مرات وبنسبة (40%)، في حين خلا هذا الكتاب من أربعة حقوق اجتماعية، وهي: "حق المرأة في الزواج" و"حق المرأة في تسمية الأولاد" و"حق المرأة في الانفصال عن الزوج" و"حق المرأة في تنظيم النسل". وفي كتاب الصف الثامن، فقد كان أهم الحقوق الاجتماعية، هو: "حقها في طلب العلم"، وحصل على (3) تكرارات وبنسبة (50%)، في حين خلا هذا الكتاب من خمسة حقوق اجتماعية، وهي: "حق المرأة في الزواج" و"حق المرأة في اختيار الزوج" و"حق المرأة في تسمية الأولاد" و"حق المرأة في الانفصال عن الزوج" و"حق المرأة في تنظيم النسل". أما كتاب الصف السابع، فقد كان أهم الحقوق الاجتماعية هو: "حقها في طلب العلم"، وحصل على (7) تكرارات وبنسبة (46.7%)، في حين خلا هذا الكتاب من خمسة حقوق اجتماعية، وهي: "حق المرأة في الزواج" و"حق المرأة في اختيار الزوج" و"حق المرأة في تسمية الأولاد" و"حق المرأة في الانفصال عن الزوج" و"حق المرأة في تنظيم النسل". إن ورود هذه الحقوق بهذه الأهمية والترتيب في الكتب هي طبيعية باعتبار أن المرأة تُعد جزء من الأسرة ضمن مكونات طبيعية كإنسان له مكانته واحترمه وان المجتمعي يؤمن بإنسانية المرأة وان الخلاف يتمثل بالنظرة إلى طبيعة عملها وحقوقها السياسية الاقتصادية والتجارة وغيرها من الأعمال الشاقة وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الأغا (Al-Agha, 2012).

رابعًا: الحقوق الأسرية للمرأة

الجدول (5) حقوق المرأة الأسرية كما وردت في الكتب

حقوق المرأة الأسرية	الصفوف								مجموع الكتب	
	العاشر		التاسع		الثامن		السابع			
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
1- حق المرأة في حضانة الأولاد	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	1	%100	1	%33.3
2- حقها في الوصاية	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0
3- حقها في الولاية على أبنائها	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0
4- حقها في تدبير شؤون منزلها	0	%0.0	0	%0.0	2	%100	0	%0.0	2	%66.7
5- حقها في حسن المعاشرة	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0
6- حقها في الإنجاب	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0	0	%0.0
المجموع	0	-	0	-	2	%100	1	%100	3	%100

يوضح الجدول (5) أن مجموع تكرارات حقوق المرأة الأسرية في كتب التربية الوطنية والمدنية بلغ (3) تكرارات، حيث تكرر "حقها في تدبير شؤون منزلها" مرتين في الكتب الأربعة مجتمعة، وبنسبة (66.7%) وتكرر "حق المرأة في حضانة الأولاد" مرة واحدة فقط في الكتب الأربعة مجتمعة، وبنسبة (33.3%). في حين خلت الكتب من أربعة حقوق من حقوق المرأة الأسرية، هي: "حقها في الوصاية" و"حقها في الولاية على أبنائها" و"حقها في حسن المعاشرة" و"حقها في الإنجاب". وبالنسبة لحقوق المرأة الأسرية في كل كتاب، تُظهر النتائج في الجدول (5) أن كتابي الصفين العاشر والتاسع الأساسيين خلتا من ذكر حقوق المرأة الأسرية، أما كتاب الصف الثامن، فقد ورد حق واحد من الحقوق الأسرية وهو: "حقها في تدبير شؤون منزلها"، وتكرر مرتان وبنسبة (100%) من مجموع الحقوق الأسرية، في حين خلا هذا الكتاب من باقي الحقوق الأسرية، كذلك الأمر بالنسبة لكتاب الصف السابع، حيث ورد حق واحد من الحقوق الأسرية وهو: "حق المرأة في حضانة الأولاد"، وتكرر مرة واحدة فقط وبنسبة (100%) من مجموع الحقوق الأسرية، في حين خلا كتاب الصف السابع من باقي الحقوق الأسرية.

وقد يُعزى ذلك إلى أن مثل هذه الحقوق تعد من الحقوق المألوفة للطلبة كونهم يعيشون ضمن الأسرة ويتعايشون مع هذه الحقوق ويلاحظونها من خلال مشاهدة دور الأم في المنزل، وما تقوم به في "حقها في تدبير شؤون منزلها ورعاية الأطفال والاهتمام بشؤنهم والإنجاب، لذا كانت عدد مرات تكرارها في الكتب معدومة أو الاكتفاء بذكرها مرة واحدة، ومع ذلك يفضل تضمين الكتب بمثل هذه الحقوق لترسيخها لدى الطلبة وقد اتفقت هذه النتيجة مع نتيجة دراسة التميمي وخوالدة (Al-Tamimi & Khawaldeh, 2011) والتي أشارت إلى أن هذه الحقوق الشرعية جاءت بالترتيب الأخير في ورودها بالكتب وتعارضت مع دراسة الزعبوط (Al-Zaabout, 2018) التي جاءت بالترتيب الأول بالنسبة لبقية الحقوق.

وبالنسبة لقلة تضمين الحقوق الأسرية للمرأة في تلك الكتب، فربما يعزى ذلك إلى تخصيص موضوعات ذات علاقة مباشرة بالحقوق الأسرية للمرأة، فبالرغم من تناول كتاب الصف السابع وحدة بعنوان "الأسرة" تتحدث عن الأسرة في المجتمع الأردني وتنظيم الأسرة والعلاقات الأسرية وحقوق المرأة الأردنية وواجباتها، إلا أنها لم تأتي على ذكر حقوقها صراحةً فيما يتعلق بالحق في الوصاية، وحقها في الولاية على أبنائها، وحقها في تدبير شؤون منزلها، وحقها في حسن المعاشرة، وحقها في الإنجاب.

نتائج السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في تضمين حقوق المرأة الأردنية في كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا، تعزى إلى اختلاف الصف الدراسي؟

تم إجراء اختبار مربع كاي (Chi2)لفحص دلالة الفروق بين تكرارات حقوق المرأة الأردنية الواردة في الكتب الأربعة لصفوف (العاشر، التاسع، الثامن، السابع)، والجدول (6) يُبيّن النتائج.

الجدول (6) نتائج اختبار مربع كاي (Chi^2)لفحص دلالة الفروق بين تكرارات حقوق المرأة الأردنية الواردة في الكتب، وفقًا لاختلاف الصف الدراسي

حقوق المرأة	الصفوف				Chi^2	درجات الحرية	مستوى الدلالة
	العاشر	التاسع	الثامن	السابع			
الحقوق السياسية	10	19	9	28	14.364	3	*0.002
الحقوق الاقتصادية	2	10	6	9	5.741	3	0.125
الحقوق الاجتماعية	14	20	6	15	7.327	3	0.062
الحقوق الأسرية	0	0	2	1	0.333	1	0.564
حقوق المرأة (الكلي)	26	49	23	53	18.934	3	*0.001

* دالة إحصائية ($\alpha = 0.05$).

توضح النتائج في الجدول (6) وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) بين تكرارات حقوق المرأة (الكلي)، وفي مجال الحقوق السياسية، حيث بلغت قيمة (Chi^2) المحسوبة للفروق على حقوق المرأة ككل (18.934) وعلى مجال الحقوق السياسية (14.364)، وهما قيمتان دالتان إحصائيا عند مستوى (0.05 = α). في حين أظهرت النتائج أن الفروق بين الصفوف الدراسية على مجالات الحقوق الاقتصادية، والاجتماعية، والأسرية) لم تكن دالة إحصائيًا، إذ بلغت قيم (Chi^2) المحسوبة لهذه المجالات وعلى التوالي (5.741)، (7.327)، (0.333)، وهي قيم لم تصل إلى مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

وهذه النتائج تدل على أن حقوق المرأة على نحو عام وفي مجال الحقوق السياسية يختلف تضمينها في كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا باختلاف الصف الدراسي، حيث يُلاحظ أن الحقوق السياسية تتركز في كتاب الصف السابع الأساسي، كما تتركز حقوق المرأة على نحو عام (الكلي) في كتابي السابع والتاسع الأساسيين، وذلك مقارنة بالصفين العاشر والثامن الأساسيين.

وقد يعزى السبب في نتائج الدراسة الحالية التي أظهرت تركيز كتابي السابع والتاسع الأساسيين على حقوق المرأة؛ إلى غنى الوحدات الدراسية في الكتابين بالموضوعات الدراسية التي تتناول حقوق المرأة بالإضافة إلى حقوق الإنسان، حيث تناول كتاب الصف السابع وحدة دراسية بعنوان "الحقوق والحريات العامة" إذ عرضت دروس الوحدة الحقوق والحريات الأساسية، بالإضافة إلى الحقوق والحريات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والحقوق والحريات المدنية والسياسية، كما تضمن الكتاب وحدة بعنوان "الأسرة" وفيها جرى عرض الأسرة في المجتمع الأردني وتنظيم الأسرة والعلاقات الأسرية وحقوق المرأة الأردنية وواجباتها، كما تتناول الوحدة الرابعة "العيش المشترك" موضوعات اجتماعية ذات علاقة بالمواطنة الفاعلة، والمساواة وعدم التمييز، والتغير الاجتماعي في المجتمع الأردني، كما تناول كتاب الصف التاسع الأساسي وحدة دراسية بعنوان "حقوق الإنسان" عرضت في دروسها الحقوق والواجبات، وحقوق الإنسان في الإسلام والمواثيق الدولية، إضافة إلى حقوق المرأة والطفل، كما تناول كتاب الصف التاسع في الوحدة الثانية (الديمقراطية) موضوعات ذات علاقة بالحقوق السياسية، كمفهوم الديمقراطية وأهدافها وأهميتها ومبادئها، والتعددية، كما تناول في الوحدة الخامسة (مفاهيم اقتصادية) موضوعات ذات علاقة بالحقوق الاقتصادية كموضوعات العمل وترشيد الاستهلاك والاستثمار، وبالرغم من تناول كتابي الصفين الثامن والعاشر لحقوق المرأة؛ إلا أن الموضوعات التي تناولت حقوق المرأة لم تكن بنفس التركيز الذي يوجد في كتابي الصفين السابع والتاسع. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من دراسة أحمد (Ahmad, 2009) ودراسة الأنصاري والشريف (Al-Ansari & Al-Sharif, 2019) والظاهر (Al-Thaher, 2006).

التوصيات:

وفقًا لنتائج الدراسة، جرى الخروج بالتوصيات والمقترحات الآتية:

1. إعادة النظر بالحقوق الأسرية للمرأة الأردنية في كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا في لأردن، بحث يجري تضمين تلك الحقوق صراحة في الكتب الأربعة، وتقترح الدراسة في هذا المجال إعادة صياغة وحدة الأسرة في كتاب الصف السابع بحيث تعرض صراحة حقوق المرأة الأسرية، بالإضافة إلى إضافة وحدة دراسية في كتب الثامن والتاسع والعاشر بعنوان "الأسرة" وفيها يجري الحديث عن حقوق كل فرد من أفراد الأسرة ومن ضمنها حقوق المرأة الأسرية المختلفة.
2. إعادة النظر في توزيع حقوق المرأة على نحو عام في الكتب الأربعة، بحيث يجري الاهتمام بحقوق المرأة على نحو عام في كتابي الصفين الثامن والعاشر، وبخاصة الحقوق السياسية بصورة أفضل، بحيث يجري تحقيق التوازن مصفوفة حقوق المرأة بصورة متوازنة في الكتب الأربعة.
3. ضرورة اهتمام مؤلفي كتب التربية الوطنية والمدنية لمرحلة التعليم الأساسي العليا في لأردن بتضمين بعض الحقوق الفرعية في المجالات الأربعة لحقوق المرأة، التي لم يرد ذكرها في الكتب الأربعة.
4. توصية الباحثين بإجراء دراسات حول حقوق المرأة وقضاياها في كتب التربية الوطنية والمدنية، حيث تقترح الدراسة إجراء دراسة تتعلق بصورة المرأة في كتب التربية الوطنية والمدنية للصفين الخامس والسادس، باعتبار أن صورة المرأة في الكتب المدرسية، تُعد مؤشرًا على الاهتمام بتنمية الاتجاهات لدى الطلبة نحو حقوق المرأة في المجتمع.

المصادر والمراجع

أحمد، ع. (2009). *مدى تضمن كتب التربية الإسلامية بالمرحلة الثانوية في الجمهورية اليمنية لحقوق المرأة. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة صنعاء. صنعاء، اليمن.

العبدالكريم، ي.، والبديري، ت. (2021). حقوق وواجبات المرأة المتضمنة في كتاب الفقه (نظام المقررات) لطالبات الصف الأول الثانوي. *المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية*، 1(10)، 74-93.

العودات، م.، والمطالقة، أ. (2009). حقوق المرأة المتضمنة في كتب الثقافة العامة للمرحلة الثانوية في الأردن. *اربد للبحوث والدراسات، جامعة اربد الأهلية، الأردن*، 12(2).

الآغا، س. (2012). *صورة المرأة في كتب اللغة العربية للمرحلة الأساسية العليا في فلسطين: دراسة تحليلية. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الأنصاري، و.، والشريف، ر. (2019). حقوق المرأة في كُتب الدراسات الاجتماعية والوطنية بالمرحلة الثانوية في ضوء المواثيق الدولية لحقوق المرأة والخصوصية الثقافية للمجتمع السعودي. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، 16(60)، 1-41.

البنعلي، م. (2009). *صورة المرأة المتضمنة في الكتب المدرسية. رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

التميمي، إ.، وخوالدة، ن. (2011). قضايا المرأة في كتب التربية الإسلامية للمرحلة الأساسية العليا في الأردن. *دراسات: العلوم التربوية*، 38(3)، 827-851.

حمادنة، أ.، والمغيض، ع. (2011). القيم الإسلامية في كتب اللغة العربية للصفين الأول والثاني من مرحلة التعليم الأساسي في الأردن. *مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية*، 1(19)، 487-517.

حمود، ر. (2011). *تعزيز صورة المرأة في المناهج الدراسية العربية*. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

الخوالدة، ص. (2017). حقوق المرأة الأردنية في تأليف الأحزاب السياسية والانتساب إليها (1989-2016). *مجلة جيل حقوق الإنسان*، 4(17)، 57-79.

دائرة قاضي القضاة. (2019). *قانون الأحوال الشخصية رقم 15 لسنة 2019م*. عمان: الجريدة الرسمية.

الراشدي، ن. (2018). *كيف يجري تمثيل المرأة في كتاب العلوم الاجتماعية بدولة قطر*. الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية.

الآغا، س. (2012). صورة المرأة في كتب اللغة العربية بالمرحلة الأساسية العليا في فلسطين. *كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة*.

الرواشدة، ع.، والعرب، أ. (2016). المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية: دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في إقليم الشمال. *دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 43(3)، 1353-1373.

الزعبوط، س. (2018). تحليل صورة المرأة لدى منهاج مرحلة التعليم الثانوي في الأردن. *بحث مقدم للمؤتمر العلمي الاكاديمي الدولي التاسع "الاتجاهات المعاصرة في العلوم الاجتماعية، الإنسانية، والطبيعية"*، 17-18 يوليو/ تموز، إسطنبول، تركيا.

صالح، ن. (2020). حضور المرأة العربية في مناهج اللغة العربية بالمرحلة الأساسية بدولة فلسطين: دراسة تحليلية. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، 4(28)، 23-52.

ضبع، م. (2006). *المناهج التعليمية صناعتها وتقويمها*. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية للنشر والتوزيع.

الظاهر، ط. (2006). *حقوق المرأة في كتب التربية الإسلامية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة عمان العربية، عمان، الأردن.

عاشور، إ. (2003). *المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (1989-2001). رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عبد الحميد، ط. (2008). *صورة المرأة العربية في مناهج التعليم بين النمطية والدور الفاعل في التنمية*. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

عبد الحميد، ع. (2005). *حقوق الإنسان وحرياته العامة وفقًا لأحدث الدساتير العالمية والمواثيق الدولية*. القاهرة: دار النهضة.
عبدالسلام، ع. (2006). تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة. *بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول "جودة التعليم ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة"*، من 12-13 أبريل/نيسان، جامعة المنصورة.
عبد الغني، ن. (2006). *مكانة المرأة الإنسان في المجتمع العربي*. القاهرة: منشورات المنظمة العربية لحقوق الإنسان.
العثمان، ح. (2004). معوقات المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: وجهة نظر سوسيولوجية. *بحث مقدم للمؤتمر الثالث للباحثين الشباب في العلوم السياسية*، من 23-34 مايو/أيار، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
العساف، غ. (2015). *مساهمة المرأة الأردنية في سوق العمل: الواقع والتحديات*. عمان: منشورات المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.
العكام، ص. (2003). *دور المرأة في بناء المجتمع*. بغداد: مؤسسة النور للثقافة والإعلام.
العلس، أ. (2006). مستقبل الدراسات النسائية. *دراسة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول "المرأة والعلوم والتنمية"*، من 4-6 شباط/فبراير، جامعة عدن، اليمن.
فياض، م.، وهزايمة، س. (2018). صورة المرأة في كتب اللغة العربية للمرحلة الثانوية في الأردن. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية*، 32(1)، 31-58.
الكندري، ل.، وملك، ب. (2012). صورة المرأة في كتب العلوم والرياضيات في المرحلة المتوسطة بدولة الكويت. *مجلة البحث في التربية وعلم النفس*، 25(1)، 1-37.
المجلس الوطني لشؤون الأسرة. (2009). *دراسة واقع حقوق المرأة الأردنية العاملة*. عمان: منشورات المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
المطعني، ع. (2005). *حقوق المرأة والطفل بين الإسلام والمواثيق الدولية – نقد لوثيقة بكين*. القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع.
المومني، ع. (2012). *صورة المرأة في كتب اللغة العربية للمرحلة الأساسية في الأردن. رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
الناجي، ح.، والرفاعي، ط. (2011). صورة المرأة في كتب اللغة العربية والمواد الاجتماعية في مرحلتي التعليم الابتدائي والمتوسط في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة دمشق*، 27(1+2)، 405-428.
اليونسكو. (2009). *التقرير العالمي لرصد التعليم: التقرير عن المسائل الجنسانية بناء الجسور لتحقيق المساواة بين الجنسين*. باريس: منشورات اليونسكو.

References

AbdulGhani, N. (2006). *The status of women in the Arab society*. Cairo: Arab Organization for Human Rights.

AbdulHamid, A. (2005). *Human rights and public freedoms in accordance with the latest international constitutions and international conventions*. Cairo: Dar Al Nahda.

AbdulHamid, T. (2008). *The Image of Arab Women in Education Curricula Between Stereotypes and the Active Role in Development*. Tunisia: Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization.

AbdulSalam, A. (2006). Developing educational curricula to meet the requirements of development and meet the challenges of globalization. *Presented to the First Scientific Conference "Quality of Education and its Role in Human Development in the Era of Globalization"*, 12-13 April, Mansoura University.

Ahmad, A. (2009). *The Extent of the Inclusion of Islamic Education Textbooks in the Secondary Stage in the Republic of Yemen for Women's Rights. Unpublished Master Thesis*, Sana'a University. Sanaa, Yemen.

Al-Abdulkarim, Y. and Al-Badiri, T. (2021). The rights and duties of women included in the jurisprudence book (System of Courses) for first-year secondary students. *The International Journal of Educational and Psychological Studies*, 1(10), 74-93.

Al-Agha, S. (2012). *The Image of the Woman in the Arabic Language Curriculum in the Higher Primary Stage in Palestine: An analytical Study. Unpublished Master Thesis*, Al-Azhar University, Gaza, Palestine.

Al-Akam, S. (2003). *The Role of Women in Building Society*. Baghdad: Al-Noor

Al-Ansari, W., & Al-Sharif, R. (2019). Women's rights in social studies and national textbooks in the secondary stage in the light of the international charters of women's rights and the cultural specificity of the Saudi society. *Journal of Educational and Psychological Research*, 16(60), 1-41.

Al-Assaf, G. (2015). *Jordanian Women's Contribution to the Labor Market - Reality and Challenges*. Amman: National Center for Human Resources Development.

Al-Binali, M. (2009). *Woman's Image Included in Textbooks. Unpublished Master Thesis*, University of Jordan, Amman, Jordan.

Al-Eles, A. (2006). The future of women's studies. *Submitted to the First International Conference "Women, Science and Development"*, 4-6 February, University of Aden, Yemen.

Al-Kandari, L., & Malak, B. (2012). woman's image in science and mathematics textbooks in the middle stage in Kuwait. *Journal of Research in Education and Psychology, 25*(1), 1-37.

Al-Kharouf, A. (2009). Enhancing technical education and employment opportunities for Jordanian women graduated from community colleges. *Submitted to the Second International Conference "Women, Science and Development"*, 12-14 December, University of Aden, Yemen.

Al-Khawaldeh, S. (2017). The rights of Jordanian women to form and join political parties (1989-2016). *Journal of Human Rights Generation, 4*(17), 57-79.

Al-Momani, O. (2012). *The women Picture in the Arabic Textbooks of the Basic Stage in Jordan. Unpublished master's thesis*,

Mutah University, Karak, Jordan.

Al-Mut'ani, A. (2005). *Women's and Children's Rights Between Islam and International Conventions - A Critique of the Beijing Document*. Cairo: Dar El Farouk for Publishing & Distribution.

Al-Naji, H., & Al-Refai, T. (2011). Woman's image in Arabic textbooks and social subjects in primary and intermediate education in Saudi Arabia. *Damascus University Journal, 27* (12), 405-428.

Al-Othman, H. (2004). Obstacles to political participation of Jordanian women: a sociological perspective. *Presented to the Third Conference of Young Researchers in Political Science*, May 23-34, Al-Bayt University, Mafraq, Jordan.

Al-Rashdi, N. (2018). *How are Women Represented in the Social Sciences Textbook in Qatar?*. Kuwait: Gulf Development Policy Center.

Al-Rawashdeh, A., & Al-A'rab, A. (2016). Difficulties prevent Jordanian women participation in political life in light of some social variables: a field study on pioneer women sample in north region. *Dirasat: Human and Social Sciences, 43*(3), 1353-1373.

Al-Tamimi, E., & Khawaldeh, N. (2011). Women's Issues in Islamic education textbooks for the higher basic stage in Jordan. *Dirasat: Educational Sciences, 38*(3), 827-851.

Al-Thaher, T. (2006). *Women's Rights Built-in in the Islamic Textbooks in Jordan. Unpublished Master Thesis*, Amman Arab University, Amman, Jordan.

Al-Zaabout, S. (2018). Analysis of the woman's image in the secondary education stage curricula in Jordan. *The Ninth International Scientific Academic Conference "Contemporary trends in social, human, and natural sciences"*, 17-18 July, Istanbul-Turkey.

Ashour, E. (2003). *Political Participation of Jordanian Women (1989-2001). Unpublished Master Thesis*, University of Jordan, Amman, Jordan.

Brugeilles, C., & Cromer, S. (2009). *Promoting Gender Equality Through Textbooks: A Methodological Guide*. Paris: UNESCO.

Burkett, E. (2013). *The Globalization of Feminisim*.

Craeynest, F. (2015). *Gender Representations in EFL Textbooks: A Quantitative and Qualitative Content Analysis. Unpublished Master Thesis*, Faculteit Letteren & Wijsbegeerte, Belgium.

Daba, M. (2006). *Educational Curricula - Industry and Evaluation*. Cairo: Anglo- Egyptian Library for Publishing & Distribution.

Esen, Y. (2007). Sexism In school textbooks. *Journal For Critical Education Policy Studies, 5*(2),467-493.

Faiad, M., & Hazaimeh, S. (2018). Woman's image in the Arabic language textbooks for the secondary stage in Jordan. *An-Najah Research Journal-Humanities, 32*(1), 31-58.

Gharbavi, A. & Mousavi, S. (2012). A Content analysis of textbooks: investigating gender bias as a social prominence in Iranian high school English textbooks. *English Linguistics Research, 1*(1), 42-49.

Hamadna, A., & Al-Moghaid,O.(2011).The Islamic Values that are incorporated in the Arabic Language Textbooks for the first two grades in the primary stage in Jordan. *Islamic University Magazine A series of Humanities*, 1(19), 487-517.

Hammoud, R. (2011). *Enhancing the Woman's Image in the Arab Curriculum*. Tunisia: Arab League Educational, Cultural and Scientific Organization.

Lockwood, B. B. (2006). Women's rights: A human rights quarterly reader. *(No Title)*.

National Council for Family Affairs. (2009). *Study the Reality of the Rights of Jordanian Working Women*. Amman: Publications of the National Council for Family Affairs.

Saleh, N. (2020). The presence of Arab woman in the curriculum of the Arabic language at the basic stage in the state of Palestine: An analytical study. *Journal of the Islamic University of Educational and Psychological Studies*, 4(28), 23 -52.

Supreme Judge Department. (2019). *Personal Status Law No. 15 of 2019*. Amman: Official Gazette.

UNESCO. (2010). *Guidelines for Textbook Review and Analysis from a Gender Perspective*. Hanoi: UN/Government of Vietnam Joint Programme activity.

Women for Women International. (2017). *Women's Rights and Development*.
https://www.womenforwomen.org/blogs/womens-rights-and-development. 22-8-2019